



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

12 نوفمبر 2024

شراكات جديدة
وطرقات مرتقبة

183
392
3198
39%
7178
5388

إصدار
أسبوعي



المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

محمد صبري

أسماء رفعت

سالي عاشور

شادي هلال

أمل إسماعيل

د. أحمد سلطان

د. عمر الحسيني

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات
تحليلية

24

معلومة
مصورة

23

مقالات تحليلية

رفع التصنيف
الائتماني
لمصر
الدلالات
والانعكاسات

40

استمرار انكماش
مؤشر مديري
المشترريات PMI
لمصر لشهر
أكتوبر 2024

34

قرار أوبك بلس
بتأجيل زيادة إنتاج
النفط: التأثير على
أسعار الطاقة
العالمية

24

تقديم

مرحبًا بكم في نشرتنا الاقتصادية لهذا الأسبوع، حيث شهد الاقتصاد المصري هذا الأسبوع سلسلة من التطورات المهمة على عدة أصعدة، حيث تستمر الجهود لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال شراكات جديدة تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات. وفي إطار خطط الحكومة لزيادة السيولة في السوق وتحفيز القطاع الخاص، يتم التحضير لطرح مجموعة من الشركات الحكومية في البورصة المصرية، في حين تقدمت أول شركة استحوذت مصرية بطلب قيد أسهمها في البورصة، ما يمثل خطوة جديدة في تنويع المنتجات الاستثمارية بالسوق المحلية. على الصعيد العالمي، أعلن البنك المركزي عن إصدار أذون خزانة دولارية بقيمة 1.6 مليار دولار، تزامنًا مع السماح بفتح اعتمادات استيراد السيارات، ما يعكس وضع النقد الأجنبي الإيجابي للدولة خاصة وأن الاحتياطي النقدي الأجنبي قد حقق قمة جديدة. وفيما يتعلق بالدعم الحكومي، ارتفعت تكلفة دعم البترول خلال الربع الأول من العام المالي 2025/2024. كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية اللامركزية وتطوير الإدارة المحلية، بهدف تحسين كفاءة الإدارة الحكومية وتعزيز التنمية الإقليمية، كل هذه الاخبار والمزيد من التفاصيل نضعها بين أيديكم في الأخبار التالية.



أبرز قضايا الأسبوع

محليًا



- «11 مشروعًا جديدًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 62 مليار جنيه»

تخطط الحكومة لطرح 11 مشروعًا جديدًا بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بقيمة إجمالية تقدر بـ 62 مليار جنيه، بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في المشروعات المدرجة ضمن أولويات الخطة الاستثمارية للدولة. وقد حصلت اللجنة العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الموافقة لخمس مشروعات بتكلفة 35.4 مليار جنيه، وتشمل مشروعات في مجالات شبكات توزيع الكهرباء، ومحطات محولات، ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى المرحلة الثانية من برنامج المدارس المتميزة وإنشاء مدارس فنية جديدة، وكذلك مشروع أسواق الجملة.

فيما تبقى ستة مشروعات أخرى، تبلغ قيمتها 27 مليار جنيه، في انتظار الموافقة النهائية من اللجنة العليا. هذه المشروعات تتضمن إعادة استخدام مياه الفسيل، ومحطات معالجة الصرف الصناعي، وإعادة استخدام الروبة. كما كانت الحكومة قد وقعت سابقًا 10 عقود بقيمة 20 مليار جنيه ضمن نفس النظام، لتحفيز القطاع الخاص في مشاريع مثل مستودعات السلع الاستراتيجية وميناء العاشر من رمضان الجاف. وفي سبتمبر الماضي، أشارت

التقارير إلى خطط الحكومة لطرح مناقصات لتنفيذ مشروعات بنية تحتية بقيمة 3.2 مليار دولار قبل نهاية العام الجاري.

• الكشف عن البرنامج الجديد للطروحات الحكومية قريبًا

من المتوقع أن يكشف وزير الاستثمار حسن الخطيب عن الشكل الجديد لبرنامج الطروحات الحكومية قبل نهاية الشهر الجاري، وفقًا لما أعلنه رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في مؤتمره الصحفي الأسبوعي. وكان مدبولي قد ذكر في أواخر أكتوبر أن الحكومة تعتزم إعادة النظر في وثيقة سياسة ملكية الدولة، بما في ذلك إمكانية إضافة أو حذف قطاعات معينة، أو تعديل نسب مساهمة الدولة في بعض القطاعات. وأكد مدبولي أيضًا أن الظروف الحالية تستدعي مراجعة الوثيقة بشكل مستمر بدلاً من مرة واحدة كل ثلاث سنوات.

وفي سبتمبر الماضي، أشار وزير الاستثمار إلى أن الحكومة تسعى لتغيير نهج برنامج الطروحات الحكومي من خلال التركيز على تعظيم قيمة الأصول وتحقيق عوائد منها بدلاً من بيعها بأي

ثمن. كما أضاف أن الحكومة قد تفكر في تحويل هذه الأصول إلى صندوق ثروة سيادي أو إدارتها عبر القطاع الخاص لتحقيق دخل أكبر. وفي سياق



متصل، بدأ صندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة لبرنامج قرض مصر، مع بحث إمكانية تعديل الجدول الزمني للإصلاحات المتفق عليها سابقاً، في ظل الضغوط الاقتصادية الحالية. وأكد مدبولي أن هناك مرونة في المفاوضات مع الصندوق، خاصة فيما يتعلق بتأجيل بعض المستهدفات لتخفيف الضغوط على المواطنين في المرحلة القادمة.

• أول شركة استحوذ في مصر تطلب قيد أسهمها بالبورصة



CATALYST
PARTNERS

تقدمت شركة كاتليست بارتنرز ميديل إيست، أول شركة ذات غرض استحواد في مصر، بطلب لقيد أسهمها في

البورصة المصرية، كما أعلنت البورصة في بيان أمس. تعتزم الشركة إدراج مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 10 جنيهاً للسهم، ما يعني إجمالي رأس مال مصدر يبلغ 10 ملايين جنيه. وتعمل الشركة حالياً على استكمال تقديم المستندات المطلوبة إلى لجنة القيد في البورصة.

تعتبر كاتليست بارتنرز ميديل إيست أول شركة ذات غرض استحواد تحصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية في السوق المحلية في أواخر سبتمبر الماضي. الشركة تستهدف شركات التكنولوجيا المالية والخدمات المالية غير المصرفية، ولديها خطط للاستحواذ على ثلاث شركات وفقاً لتقارير صدرت في يوليو، عندما تقدمت الشركة بطلب للحصول على ترخيص لمزاولة نشاط الاستحواذ.

• مدبولي يلتقي رؤساء لجان النواب لمناقشة قضايا حيوية

التقى رئيس الوزراء مصطفى مدبولي مع رؤساء لجان مجلس النواب الـ 25 لمناقشة المراجعة الرابعة لبرنامج قرض صندوق النقد الدولي الجاري تنفيذه، بالإضافة إلى بحث الانتخابات البرلمانية المقبلة وجهود الحكومة في معالجة أزمة نقص الأدوية. وفي سياق آخر، وافقت لجنة النقل والمواصلات بمجلس النواب على التعديلات التي اقترحتها الحكومة على قانون التجارة البحرية، بهدف تعزيز قدرة مصر البحرية التجارية عبر توسيع الأسطول الوطني، وهو ما سيمكن الأسطول من التعامل مع 25% من التجارة الخارجية وزيادة إيرادات النقد الأجنبي.

• البنك المركزي المصري يعتزم إصدار أذون خزانة بالدولار بقيمة 1.6 مليار دولار

يخطط البنك المركزي المصري لإصدار أذون خزانة مقومة بالدولار بقيمة 1.6 مليار دولار لأجل عام، هذا الأسبوع، وفقاً لمصادر مطلعة نقلها موقع العربية. وكانت آخر مرة طرح فيها البنك المركزي أذون خزانة مقومة بالدولار في يونيو الماضي، حيث جمع أكثر من 500 مليون دولار بمتوسط عائد 5.149%، وفقاً للبيانات الرسمية للبنك المركزي.



• دعم المواد البترولية يرتفع 232% في الربع الأول من 2024/2025

أنفقت الحكومة 28.5 مليار جنيه على دعم المواد البترولية خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، بزيادة بلغت 232% مقارنة

بـ 8.6 مليار جنيه في نفس الفترة من العام الماضي، حسبما أظهرت وثيقة رسمية. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط العالمية وضعف قيمة الجنيه، مما أدى إلى زيادة فاتورة واردات الوقود. كما كثفت وزارة البترول الواردات لتلبية الطلب المحلي المتزايد، خاصة على المازوت والغاز الطبيعي. من جانبها، قدمت وزارة المالية 53 مليار جنيه إضافية لوزارة البترول لتسوية مستحقات الشركاء الأجانب وتكوين مخزون استراتيجي من المنتجات البترولية.

وفي ظل هذا الوضع، تواصل الحكومة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لتأجيل خطة إلغاء الدعم على الوقود، بينما تعمل على تنفيذ برامج لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي والكهرباء، حيث تدرس الحكومة مبادرة جديدة لتحويل السيارات إلى أنظمة وقود أكثر كفاءة مثل الغاز والكهرباء.

• البنك المركزي يسمح بفتح الاعتمادات المستندية لمستوردي السيارات مع شروط جديدة

أصدر البنك المركزي المصري تعليمات للبنوك ببدء فتح الاعتمادات المستندية بالدولار لمستوردي السيارات، منهيًا بذلك توقفًا استمر لمدة ستة أشهر، في خطوة تهدف إلى رفع القيود المتبقية على التعامل بالدولار. البنوك بدأت التواصل مع العملاء اعتباراً من الثلاثاء الماضي لتنفيذ عمليات الاستيراد.

ومع ذلك، فإن هناك شروطًا جديدة يجب على مستوردي السيارات الالتزام بها، بما في ذلك ضرورة احتواء السيارات على وسادتين هوائيتين على الأقل، والتقييد بشروط السلامة والأمان،

بالإضافة إلى توافر مراكز صيانة معتمدة وقطع غيار أساسية في السوق. بعض هذه الشروط قد يواجه صعوبة في التطبيق، بحسب منتصر زيتون عضو شعبة السيارات. إضافة إلى ذلك، يواجه المستوردون صعوبة في إصدار أرقام تعريفية جديدة ضمن منظومة التسجيل المسبق للشحنات، والتي تم استئناف إصدارها في أغسطس الماضي للوكلاء فقط.

• صافي الاحتياطي الأجنبي في مصر يسجل مستويات قياسية بلغ 46.9 مليار دولار في أكتوبر

سجل صافي الاحتياطي الأجنبي في مصر مستويات قياسية بلغ 46.9 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2024، بزيادة قدرها نحو 205 ملايين دولار مقارنة بالرقم القياسي المسجل في سبتمبر والذي بلغ 46.7 مليار دولار، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري.

وفي تفاصيل البيانات، انخفضت قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي النقدي إلى أقل من 35.5 مليار دولار في أكتوبر مقارنة بنحو 36 مليار دولار في سبتمبر. بينما ارتفع احتياطي الذهب بنحو 431 مليون دولار ليصل إلى حوالي 11.2 مليار دولار مقابل 10.7 مليار دولار في سبتمبر. كما زادت حقوق السحب الخاصة إلى 293 مليون دولار مقارنة بـ 20 مليون دولار في سبتمبر. حقوق السحب الخاصة هي نوع من الأصول التي يمكن تداولها بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. ويواصل صافي الاحتياطيات الأجنبية الانتعاش منذ مارس الماضي، مدعوماً باتفاقية رأس الحكمة، حيث قفز الاحتياطي بنحو 11.6 مليار دولار خلال الأشهر الستة الماضية.

• مجلس الوزراء المصري يوافق على مجموعة من القرارات الجديدة

في اجتماعه الأسبوعي، وافق مجلس الوزراء المصري على مجموعة من القرارات الهامة التي تشمل تشريعات ومشروعات جديدة، بالإضافة إلى إصدار رخصتين ذهبيتين جديدتين:

1. قانون العمل الجديد: وافقت الحكومة على قانون العمل الجديد المكون من 267 مادة، الذي خضع لعدة جولات من المناقشات مع العمال ورجال الأعمال على مدار العام الماضي. بعد الموافقة، سيتم إحالة المشروع إلى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه. يهدف القانون إلى دعم العمالة غير الرسمية التي تشكل ما بين 60%-80% من القوى العاملة.
2. مشروع تنمية مصر الخضراء لشبكة الأعمال الزراعية الذكية: تم الموافقة على مشروع اتفاقية منحة بقيمة 7.1 مليون دولار أمريكي (9.9 مليون دولار كندي) بالتعاون مع الحكومة الكندية، الذي يهدف إلى تطوير فرص العمل في قطاع الأعمال الزراعية من خلال تحسين المهارات الذكية مناخيا في عدة محافظات. يستفيد منه أكثر من 24 ألف طالب خلال خمس سنوات.
3. شركة «مافي» تحصل على رخصة ذهبية: حصلت شركة مافي لتصنيع الحاصلات الزراعية على رخصة ذهبية لمجمع صناعات الأغذية الزراعية الخاص بها في مدينة السادات، باستثمارات تتجاوز 180 مليون دولار. من المتوقع أن يبدأ تشغيل المشروع في مارس 2026 ويحقق عائدات تقدر بـ 200 مليون دولار سنويا.

4. شركة «كوفيكاب إيجيبت» تحصل على رخصة ذهبية: حصلت شركة كوفيكاب التونسية على رخصة ذهبية لمصنعها في مدينة العاشر من رمضان لإنتاج الأسلاك والكابلات الكهربائية للسيارات. التكلفة الإجمالية للمشروع 88 مليون دولار، ومن المتوقع أن يكتمل في يونيو 2025 ويوفر 267 فرصة عمل.

• إصدار سندات توريق بقيمة 884 مليون جنيه لصالح «ريفى»

أتمت شركة سي آي كابيتال إصدار سندات توريق بقيمة 884 مليون جنيه لصالح شركة «ريفى» المتخصصة في التمويل متناهي الصفر، ضمن برنامج توريق أوسع بقيمة 3 مليارات جنيه. يتضمن الإصدار ثلاث شرائح بأجال مختلفة وحصل على تصنيف ائتماني مرتفع من شركة «ميريس». يهدف الإصدار إلى توفير تمويل إضافي للشركة لتقليل تكاليف التمويل وتحقيق التنمية المستدامة.



• موافقة البرلمان على تمديد مهلة تسوية المنازعات الضريبية

أقرّ مجلس النواب مشروع قانون مقدم من الحكومة لتمديد مهلة تسوية المنازعات الضريبية حتى 30 يونيو 2025. وصرّح وزير الشؤون النيابية والقانونية والتواصل السياسي، محمود فوزي، بأن الحكومة قد تمدد المهلة أكثر إذا دعت الحاجة. وسيُرفع مشروع القانون الآن إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي للتصديق عليه.

• أولويات وزارة المالية حتى 2030

قدّم وزير المالية، أحمد كجوك، أمام مجلس النواب أبرز أولويات الوزارة حتى عام 2030، والتي تشمل بناء الثقة بين مصلحة

الضرائب ومجتمع الأعمال، وتحقيق الانضباط المالي، وتقليل الدين العام ليصل إلى نسبة 85% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الحالي، إلى جانب تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.

من جانب آخر أعلن كجوك خلال الجلسة أن الحكومة تدرس مبادرة جديدة لتحويل السيارات التقليدية للعمل بالكهرباء أو نظام الوقود المزدوج (غاز طبيعي - بنزين)، في خطوة نحو تعزيز استخدام الطاقة النظيفة.

• بيع أذون خزانة مقومة باليورو من البنك المركزي المصري

أعلن البنك المركزي المصري عن بيع أذون خزانة مقومة باليورو لأجل عام بقيمة 642.8 مليون يورو في عطاء أمس، بمتوسط عائد بلغ 3.5%، وذلك وفقاً لموقع البنك المركزي الإلكتروني. وقد شهد الإصدار تغطية بمقدار مرة ونصف، حيث تلقى المركزي 28 عرض شراء بقيمة إجمالية بلغت 922.8 مليون يورو. ويأتي هذا العطاء كإجراء لتجديد أذون خزانة مستحقة بقيمة 656.7 مليون يورو، كانت قد صدرت بعائد متوسط 4%.

• إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمركزية وتطوير الإدارة المحلية

أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية للمركزية وتطوير الإدارة المحلية، تعتمد تلك الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية: الأول هو تعزيز التنمية المحلية والحضرية، والثاني يركز على تمكين الإدارات المحلية وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص، بينما يركز المحور الثالث على تعزيز الموارد المالية. وأعرب الهلباوي عن أمله في أن تسهم هذه الإجراءات في تمكين الوحدات الإدارية المحلية

تعمل كحلقة وصل بين المواطنين والدولة، وصولاً إلى حلول مبتكرة لمشاكل التنمية تتلاءم مع احتياجات المجتمع المحلي.

• بدء المراجعة الرابعة لقرض صندوق النقد الدولي في مصر

انطلقت بعثة صندوق النقد الدولي لإجراء المراجعة الرابعة لبرنامج قرض مصر بقيمة 8 مليارات دولار، ما قد يمهد الطريق للحصول على شريحة جديدة بقيمة 1.3 مليار دولار. تشمل المراجعة تقييم التقدم في الإصلاحات المالية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مرونة سعر الصرف وبرامج الحماية الاجتماعية. وتزامن ذلك مع ضغوط المستثمرين لتوضيح استقرار الجنيه رغم التوترات الإقليمية. من المتوقع أن تتم هذه المراجعة بشكل منفصل عن محادثات تعديل الجدول الزمني والأهداف الإصلاحية، وسط تصريحات حكومية بأن استراتيجية الدين العام شهدت تعديلات أدت إلى خفض ملحوظ في مدفوعات خدمة الدين لمواجهة تحديات أسعار الفائدة المرتفعة.



• مصر تستهدف نمو التبادل التجاري مع السعودية لأكثر من 8 مليارات دولار في 2025

تسعى مصر لزيادة حجم التبادل التجاري «غير النفطي» مع السعودية بنسبة 20% ليصل إلى حوالي 8.137 مليار دولار في عام 2025، مقارنة بـ 6.781 مليار دولار المستهدف في نهاية عام 2024. تأتي هذه الزيادة في إطار زيارة ولي العهد السعودي

الأمير محمد بن سلمان إلى القاهرة في أكتوبر 2024، حيث تم توقيع اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين. وتشمل أبرز الصادرات المصرية إلى السعودية الأدوية والسجاد والخضراوات، بينما تتمثل الواردات المصرية من السعودية في الزيوت المعدنية وعلب الكرتون والألمنيوم.

• مصر تعتزم إنشاء مصنع إطارات بالشراكة مع الصين باستثمارات 360 مليون دولار

تخطط مصر لإنشاء مصنع لإنتاج إطارات المركبات بالشراكة مع شركة صينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باستثمارات تصل إلى 360 مليون دولار. المشروع، الذي سيبدأ في المرحلة الأولى بإنتاج 6 ملايين إطار سنوياً، يهدف إلى تقليص فاتورة استيراد قطع غيار السيارات والإطارات التي تقدر قيمتها بحوالي 9.3 مليار دولار بين 2014 و2023. سيكون للمشروع شراكة بين الهيئة العربية للتصنيع والشركة الصينية، حيث ستوفر الهيئة الأرض بينما سيتولى الجانب الصيني تأمين التمويل. وتستهدف مصر زيادة إنتاجها المحلي من الإطارات، حيث كان استهلاك السوق المصرية في 2022 حوالي 10 ملايين إطار، استوردت معظمها. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في نهاية 2025.

إقليمياً



• تعافي الاقتصاد السعودي في الربع الثالث 2024

تمكن الاقتصاد السعودي من تحقيق نمو بنسبة 2.8% في الربع الثالث من 2024، بعد أربعة فصول من الانكماش، بدعم رئيسي من تعافي القطاع النفطي الذي سجل نموًا بنسبة 0.3%. كما

شهد القطاع غير النفطي تسارعًا في نموه ليصل إلى 4.2%. ويُتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا بنسبة 1.5% في 2024، مع تسارع النمو إلى 4.6% في 2025، مدفوعًا بتحسين إنتاج النفط وزيادة الأنشطة غير النفطية ضمن جهود التنوع الاقتصادي الرامية إلى تقليل الاعتماد على النفط.

• القطاع غير النفطي: انكماش في مصر ونمو في السعودية والإمارات

شهد القطاع غير النفطي في مصر تراجعًا مستمرًا في أكتوبر 2024 بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وفضوط الأسعار، مما أدى إلى استمرار الانكماش رغم بعض التحسن في التوظيف. من جهة أخرى، أظهر القطاع غير النفطي في السعودية والإمارات نموًا ملحوظًا، حيث سجلت السعودية ارتفاعًا في المؤشر إلى 56.9 نقطة، مدعومًا بزيادة الطلب على الأعمال الجديدة وتحسين البنية التحتية، بينما شهدت الإمارات تسارعًا في الإنتاج رغم تباطؤ نمو الطلبات الجديدة.

• دويتشه بنك: الحاجة لمؤسسات مالية لجذب رؤوس الأموال في السعودية



أشار «دويتشه بنك» إلى أن الاقتصاد السعودي يحتاج إلى مؤسسات مالية إضافية بجانب البنوك التجارية لجذب رؤوس الأموال للمنطقة. ووفقًا لجمال الكشي، الرئيس التنفيذي للبنك في منطقة الشرق الأوسط

وأفريقيا، فإن الاقتصاد السعودي يواجه تحديات في جذب الاستثمارات بسبب نقص المؤسسات المالية التي يمكنها استقطاب رأس المال الأجنبي. في هذا السياق، تعمل السعودية على جذب الشركات المالية الدولية من خلال تقديم تراخيص مقر إقليمي في المملكة، ما ساعد على جذب شركات كبرى مثل بوينغ وأمازون لتعزيز وجودها المحلي.

• السعودية تطلق مشروعًا للذكاء الاصطناعي بقيمة 100 مليار دولار

تعزم السعودية إطلاق مشروع جديد في مجال الذكاء الاصطناعي تحت اسم «Project Transcendence»، بتمويل يصل إلى 100 مليار دولار، بهدف تطوير مركز تكنولوجي عالمي. سيركز المشروع على استقطاب المواهب إلى المملكة، ودعم البيئة المحلية للتكنولوجيا، بالإضافة إلى جذب شركات التكنولوجيا العالمية للاستثمار في السوق السعودية. يشمل المشروع استثمارات في مراكز البيانات والشركات الناشئة، وهو جزء من استراتيجية رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق مكانة عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي.

• إيرادات الميزانية السعودية تتجاوز 82 مليار دولار في الربع الثالث

أظهرت بيانات وزارة المالية السعودية أن إجمالي إيرادات المملكة في الربع الثالث من عام 2024 بلغ 309 مليارات ريال (حوالي 82.4 مليار دولار)، مع تحقيق نمو ملحوظ في الإيرادات النفطية وغير النفطية. بلغت الإيرادات النفطية 191 مليار ريال، بزيادة 16% عن العام السابق، بينما سجلت الإيرادات غير النفطية 118 مليار ريال، بزيادة 6% مقارنة بالعام الماضي. وواصلت السعودية الإنفاق على

برامج التحول الاقتصادي في إطار رؤية 2030، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 339 مليار ريال (حوالي 90.2 مليار دولار).

• محمد بن راشد: صادقنا على 22 اتفاقية دولية مع 17 دولة

أعلن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، عن مصادقة مجلس الوزراء الإماراتي على 22 اتفاقية دولية مع 17 دولة. شملت هذه الاتفاقيات شراكات اقتصادية وتجارية، بالإضافة إلى تعاون في مجالات الطاقة، التنافسية، التعاون البحثي، والتعليم، والقانون. وأكد الشيخ محمد بن راشد أن هذا النشاط يعكس سعي الإمارات لبناء جسور مع الدول الأخرى، وأن هذا العمل جزء من مسيرتها التنموية العالمية. وأوضح أيضاً أن الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات تركز على تعزيز التعاون بين الحكومات وتحديد الأجندة الوطنية للعام 2025.

دولياً



• تأثير انتخاب ترامب على الاقتصاد العالمي وأداء الأسواق

تفاعل الاقتصاد العالمي مع فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بارتفاع قياسي للأسهم الأمريكية، مدعوماً بأداء قوي للبنوك، وزيادة بنسبة 1.65% في قيمة الدولار أمام العملات الكبرى. أدى هذا التوجه إلى رفع التوقعات بزيادة التضخم وتباطؤ خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، مما قد يزيد من



كلفة الاقتراض في الأسواق الناشئة. كما يترقب المستثمرون نهجًا أكثر مرونة في التنظيمات المالية، فيما بدأت الاقتصادات الأوروبية، مثل ألمانيا، في ملاحظة تأثير التعهدات التجارية لترامب، التي قد تشمل فرض رسوم جديدة على الواردات، وهو ما انعكس على تراجع صادراتها وإنتاجها الصناعي.

• أهمية الصين في النظام التجاري العالمي وتحديات المستقبل

خلال منتدى هونغتشياو الاقتصادي الدولي، أكدت نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، جوانا هيل، على أهمية الصين في النظام التجاري العالمي، مشيرة إلى أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ساهم في تحويل الصين إلى قوة اقتصادية كبرى، حيث أصبحت أكبر مصدر للسلع في العالم ونما ناتجها المحلي الإجمالي للفرد بشكل ملحوظ. كما شاركت الصين بفعالية في مبادرات متعددة الأطراف مثل تنظيم الخدمات الإلكترونية ودعم الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار والتجارة. ودعت هيل الصين لتعزيز التزامها بالإصلاحات الاقتصادية والتعاون في مواجهة تحديات مثل تغير المناخ والصحة العامة، مؤكدة أن تعاون الدول الأعضاء في المنظمة أمر ضروري لضمان مستقبل تجاري مستدام ومنصف للجميع.

• التحديات الاقتصادية الصينية وتأثير ترامب

تواجه الصين تحديات اقتصادية كبيرة تشمل زيادة ديون الحكومات المحلية، تراجع سوق العقارات، وانخفاض الاستهلاك، مما يعيق تعافيتها بعد جائحة كورونا. في إطار مواجهة هذه المشكلات، أعلنت الصين عن خطة ضخمة بقيمة 6 تريليونات يوان (840 مليار دولار)

حتى عام 2026 لدعم الحكومات المحلية المتعثرة. ورغم هذه الجهود، من المتوقع أن يظل نمو الاقتصاد الصيني ضعيفًا، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة 4.8% في 2024. وفي الوقت ذاته، يشكل عودة ترامب إلى الرئاسة تهديدًا إضافيًا، حيث يُتوقع أن يعيد فرض التعريفات الجمركية على السلع الصينية، مما قد يزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي للصين، خصوصًا مع مقاومة المنتجات الصينية في الأسواق الغربية، بما في ذلك زيادة التعريفات على السيارات الكهربائية الصينية في الاتحاد الأوروبي.

• الصين تعتمد خطة بقيمة 1.4 تريليون دولار لتحفيز اقتصادها المتعثر

وافقت الصين على خطة ضخمة بقيمة 10 تريليونات يوان (1.4 تريليون دولار) لدعم اقتصادها المتعثر، تسمح للحكومات المحلية بإعادة تمويل ديونها. الخطة تشمل قروضًا تصل إلى 6 تريليونات يوان على مدار ثلاث سنوات لمساعدة الحكومات المحلية في تقليص ما يُسمى «الديون المخفية»، إضافة إلى تخصيص 4 تريليونات يوان أخرى على شكل سندات محلية خاصة لمدة خمس سنوات. ورغم أن الخطة تهدف إلى تقليص تكاليف الفائدة وتحرير الموارد لتنشيط النمو الاقتصادي، فإن الخبراء يعتبرونها غير كافية لتحقيق تحفيز اقتصادي كبير، بالنظر إلى أن الاقتصاد الصيني يعاني من أزمة عقارية وتراكم الديون المحلية.

• زيادة زراعة الأفيون في أفغانستان تعكس التحديات الاقتصادية رغم حظر طالبان

أظهرت تقارير الأمم المتحدة أن زراعة الأفيون في أفغانستان ارتفعت بنسبة 19% في عام 2024، رغم الحظر الذي فرضته طالبان، حيث تم زراعة 12,800

هكتار من الخشخاش. ويعود هذا الارتفاع بعد انخفاض كبير بنسبة 95% في 2023، نتيجة للحظر الذي كاد أن يقضي على الإنتاج. رغم زيادة الزراعة، تظل الأرقام أقل بكثير مقارنة بعام 2022، حيث كانت المساحة المزروعة 232,000 هكتار. وأشارت الأمم المتحدة إلى ضرورة توفير بدائل مستدامة للفلاحين الأفغان، الذين يواجهون تحديات اقتصادية وإنسانية كبيرة، ويحتاجون إلى دعم دولي لضمان تحول مستدام بعيدًا عن إنتاج الأفيون.

• بعد فوز ترامب: المكسيك تخشى من تباطؤ اقتصادي

أعربت الرئيسة المكسيكية كلوديا شينباوم عن اطمئنانها للمكسيكيين بعد فوز ترامب، مؤكدة أن هناك سببًا للاطمئنان وأن المكسيك ستستمر في علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة. ورغم ذلك، يخشى المكسيكيون من تنفيذ تهديدات ترامب خلال حملته الانتخابية، مثل ترحيل جماعي للمهاجرين المكسيكيين وفرض ضرائب جمركية جديدة، وهو ما قد يؤثر سلبيًا على الاقتصاد المكسيكي. على الرغم من أن التهديدات السابقة مثل إنهاء اتفاقية «نافتا» لم تتحقق خلال فترة ولاية ترامب الأولى، فإن بعض الاقتصاديين يرون أن تنفيذ بعض هذه التهديدات قد يتسبب في أزمة اقتصادية للمكسيك.



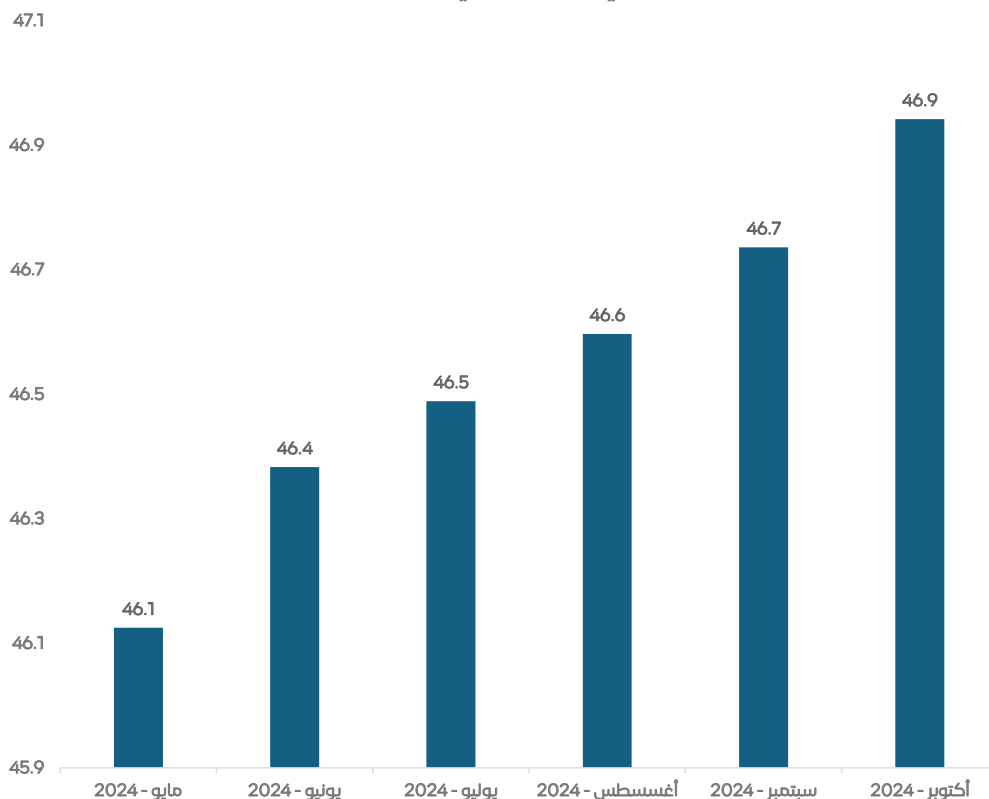
معلومة مصورة

”

أعلن البنك المركزي المصري أن الاحتياطي الأجنبي بلغ 46.94 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2024، بزيادة قدرها 200 مليون دولار مقارنة بشهر سبتمبر 2024. يغطي هذا المستوى من الاحتياطي نحو 8 أشهر من واردات السلع، مما يعد أعلى من المتوسط العالمي البالغ 3 أشهر. يتكون الاحتياطي من سلة من العملات الدولية مثل الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الاسترليني، الين الياباني، واليوان الصيني، ويُستخدم لتوفير السلع الأساسية وسداد الديون الخارجية ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

“

احتياطي النقد الأجنبي (مليار دولار)



مقالات تحليلية

قرار أوبك بلس بتأجيل زيادة إنتاج النفط: التأثير على أسعار الطاقة العالمية

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

”

أخذت منظمة أوبك قرارًا هامًا الأحد 3 نوفمبر، بتمديد خفض الطوعي لإنتاج النفط الخام، حيث وافقت ثعاني دول من تحالف أوبك بلس (السعودية، روسيا، العراق، الإمارات، الكويت، كازاخستان، الجزائر، عمان) على الإبقاء على تخفيض الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا حتى نهاية عام 2024. والجدير بالذكر، أن التأجيل هو المرة الثانية التي يعلن فيها التحالف تأجيل التخلّص التدريجي من تخفيضات إنتاج النفط الطوعية، بعد التأجيل الأول لمدة شهرين من سبتمبر 2024، حتى نهاية نوفمبر.

“

وعليه، ما زالت دول تحالف أوبك بلس مستمرة في سياستها المعلنة لتخفيض الإنتاج طوعياً منذ العام الماضي حتى نهاية عام 2024، وذلك في إطار رؤية مشتركة تستهدف توازن السوق، ومواجهة تباطؤ الطلب.

جددت الدول الثماني تأكيدها على التزامها بتنفيذ جميع بنود «إعلان التعاون»، بما في ذلك خفض الطوعي للإنتاج الذي تم الاتفاق عليه في

أبريل 2024. كما تعهدت هذه الدول بتعويض أي زيادة في إنتاج النفط خلال الفترة الماضية وفقاً للجدول الزمني المحدد. حيث أشارت الدول الثمانية إلى تأكيد كل من العراق وروسيا وكازاخستان على التزامهما الكامل بالاتفاقيات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك خفض الطوعي للإنتاج والتعويض عن أي زيادة في الإنتاج منذ بداية العام الحالي. وكان من المقرر أن يرفع تحالف أوبك بلس، الذي يضم دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وحلفاء آخرين، الإنتاج بمقدار حوالي 180 ألف برميل يوميًا في ديسمبر 2024، وسبق أن أرجأت الزيادة من أكتوبر 2024 بسبب انخفاض الأسعار.

المؤكد هنا أن الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية تؤثر بشكل رئيس على نتائج تلك الاجتماعات، فالدول الأعضاء تبحث دائمًا عن مصحتها بما لا يضر الوضع العام لأسواق النفط العالمية. ومن هنا يتضح أن الهدف الدائم لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وأيضًا تحالف أوبك بلس هو الاستثمار في السعة الإنتاجية الفائضة لبراميل النفط الخام، وذلك بهدف الاستفادة منها في مواجهة أي صدمة مستقبلية للحفاظ على استقرار أسعار النفط الخام.

دلالات خفض الطوعي:

إن دلالات التحرك وإذا ما كان خطوة استباقية لها علاقة بتوقعات النمو الاقتصادي، تتوقف على الإجابة على بعض الأسئلة:

- هل نمو الطلب على النفط في النصف الثاني من العام أقل من المتوقع؟ ومن ثم فالقرار هو ضربة استباقية للأحداث؟

• هل هناك ضبابية شديدة في الأسواق بسبب الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة، واحتمالات الركود الاقتصادي، وكون أن الانتعاش في الصين أقل من المتوقع؟ ومن ثم فهو ضربة احترازية؟

• هل الهدف النهائي منه هو منع الأسعار من الانخفاض أم رفع الأسعار؟

القرار يأتي في ضوء الالتزام المستمر للدول الأعضاء بتحقيق استقرار سوق النفط، وتوفير التوجيه والشفافية على المدى الطويل للسوق، وتماشياً مع النهج المتمثل في الحيطة والاستباقية والوقائية.

أمام ما تقدم، كانت أوبك قد خفضت في أكتوبر الماضي، وللشهر الثالث على التوالي، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام بمقدار حوالي 100 ألف برميل يومياً من النفط الخام، حيث قدرت أن ينمو الطلب بمقدار حوالي 1.9 مليون برميل يومياً، بعد أن كانت توقعاتها في يوليو عند حوالي 2.2 مليون برميل، ما يؤشر إلى خفض بمقدار حوالي 13.7% خلال 3 شهور. واستندت تقديرات المنظمة لتراجع نمو الطلب، إلى حالة الاقتصاد في الولايات المتحدة والصين، اللتين تمثلان السوق الأولى والثانية للخام. وبالنظر إلى مستويات إنتاج تحالف أوبك بلس، نجد أنه مع استعادة ليبيا لمعدلات الإنتاج الذي تعطل خلال أزمة سياسية قصيرة، زادت إمدادات التحالف بمقدار حوالي 370 ألف برميل يومياً، وحدثت من هذه المكاسب تخفيضات (الشحنات) في العراق والسعودية وإيران.

واصل إنتاج النفط في ليبيا تحقيق معدلات مرتفعة منذ استئنافه في بداية سبتمبر الماضي، حيث تخطت مستويات ما قبل أزمة إغلاق الحقول والموانئ. بلغ إنتاج النفط الليبي حوالي مليوناً و332 ألفاً و924 برميلاً

من النفط الخام والمكثفات يومياً، في حين بلغ إنتاج الغاز نحو 181 ألفاً و552 برميلاً مكافئاً يومياً.

مستويات إنتاج النفط لدول الخفض الطوعي في أوبك + حتى نهاية 2025

مستويات الإنتاج المطلوبة حسب قطاع أوبك بلس الصاعد والثابتين	2025												2024		الدول
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	أكتوبر-نوفمبر	
1.007	0.959	0.959	0.955	0.951	0.946	0.942	0.938	0.943	0.929	0.925	0.921	0.917	0.912	0.908	الجزائر
4.431	4.220	4.220	4.220	4.183	4.165	4.147	4.128	4.110	4.092	4.073	4.055	4.037	4.018	4.000	العراق
2.676	2.548	2.548	2.537	2.526	2.514	2.503	2.492	2.481	2.469	2.458	2.447	2.436	2.424	2.413	الكويت
10.478	9.978	9.978	9.895	9.811	9.728	9.645	9.561	9.478	9.395	9.311	9.228	9.145	9.061	8.978	السعودية
3.519	3.375	3.375	3.361	3.348	3.301	3.254	3.207	3.161	3.114	3.067	3.020	2.972	2.926	2.912	الإمارات
1.628	1.550	1.550	1.543	1.536	1.530	1.523	1.516	1.509	1.502	1.495	1.489	1.482	1.475	1.468	قازاخستان
0.841	0.801	0.801	0.798	0.794	0.791	0.787	0.784	0.780	0.777	0.773	0.770	0.766	0.763	0.759	عمان
9.949	9.449	9.449	9.410	9.371	9.331	9.292	9.253	9.214	9.174	9.135	9.096	9.057	9.017	8.978	روسيا



المصدر

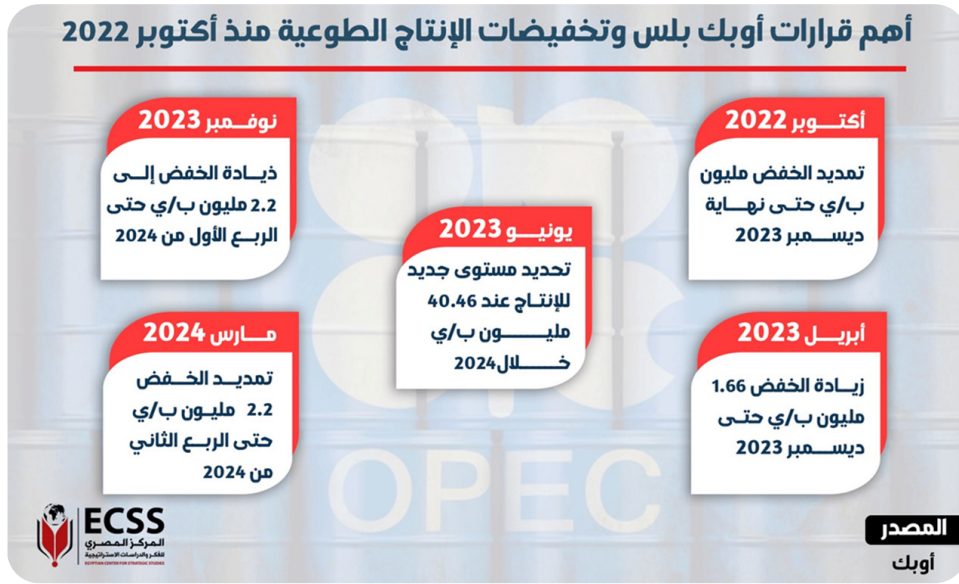
الباحث/ بيانات مُعلنة

وعليه يمكن القول، بأنه مع كل تلك التقلبات الحادة السابقة وبالتحديد منذ عام 2022، تدخل تحالف أوبك بلس لخلق حالة من التوازن بين المعروض والطلب، حيث بدأ في زيادة تدريجية في الإنتاج منذ مارس 2022، ثم قرر بنهاية نوفمبر 2022، خفض معدلات الإنتاج بحوالي 2 مليون برميل من النفط الخام، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الخام، كما هو موضح في الشكل التالي، وذلك بسبب حالة عدم اليقين التي شهدتها الأسواق.

ومن المتوقع، أن أسعار النفط الخام ستظل في النطاق الحالي حتى نهاية العام الجاري 2024، حيث إن المخاطر الاتجاهية المختلفة لأسعار النفط الخام، تُعد أعلى بسبب مخاطر الاضطرابات الجيوسياسية والصراعات

الحالية والأزمة الاقتصادية العالمية، والتي تُعد لاعبًا أساسيًا ومهمًا في تحديد ملامح السوق النفطي العالمي. ولكن لا يزال من غير الممكن التنبؤ باتجاه توترات الشرق الأوسط.

بغض النظر عن الدوافع السياسية والاقتصادية لهذا القرار، فإن الهدف الأساسي من هذا التخفيض هو دعم أسعار النفط ومنعها من الانخفاض بشكل حاد، مما سيوفر دعمًا قويًا للسوق في الأشهر المقبلة. استنادًا على ذلك، كانت الأسواق النفطية بحاجة ملحة إلى شيء لإنعاشها مرة أخرى، وعليه فإن قرار التمديد يمكن أن يعطي حافزًا لدى السوق بأن تحالف أوبك بلس ما زال باستطاعته أن يؤخر إرجاع هذه البراميل النفطية إلى الأسواق.



الطلب على النفط الخام:

بشكل عام، تمسكت أوبك بتوقعاتها لنمو قوي نسبيًا في الطلب العالمي على النفط الخام في 2024، حيث إنه هناك فرصة لأن يحقق

الاقتصاد العالمي أداء أفضل من المتوقع بنهاية العام الجاري، وعليه فإنه من المتوقع ارتفاع مستويات الطلب العالمي على النفط الخام بمقدار حوالي 2.25 مليون برميل يوميًا في عام 2024 وبواقع حوالي 1.85 مليون برميل يوميًا في عام 2025، ومع توقعات بأن يبلغ متوسط الطلب العالمي حوالي 104.5 مليون برميل يوميًا. ومن شأن تعزيز النمو الاقتصادي (توقعات أولية) أن يعطي دفعة إضافية لأسعار النفط الخام التي ارتفعت فوق 80 دولارًا للبرميل بداية العام الجاري، وذلك بسبب نقص الإمدادات والحرب على غزة (تداعيات مباشرة على حركة الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط)، كما يوضح الجدول التالي توقعات الطلب العالمي على النفط الخام.



استكمالاً لما سبق، من المؤكد أنه هناك رغبة محدودة في دفع أسعار النفط الخام إلى مستويات الارتفاعات الكبيرة، وذلك بالنظر إلى أساسيات العرض والطلب على النفط، حيث إن أي تحول كبير في الأسعار سيؤدي على الأرجح إلى بدء التحالف في التراجع عن التخفيضات المقررة.

وبالنظر إلى الأسعار الحالية نجد أنها منخفضة للغاية، وذلك بالنظر إلى الضغوط الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية أو حالات عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط (الدول العربية تمتلك نسبة حوالي 54.3% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، وتستحوذ على حوالي 29.3% من الإنتاج العالمي للنفط، كما تستأثر بحصة حوالي 30.2% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية)، وعليه أن الأسعار ستكون -في الوضع الطبيعي- أعلى بمقدار حوالي 15 دولاراً للبرميل النفطي الواحد عما هو عليه الحال الآن. تاريخياً، الأسعار النفطية شديدة التأثير بالصراعات والاضطرابات الجيوسياسية.

هل النطاق السعري الحالي مناسب لتحالف أوبك بلس؟

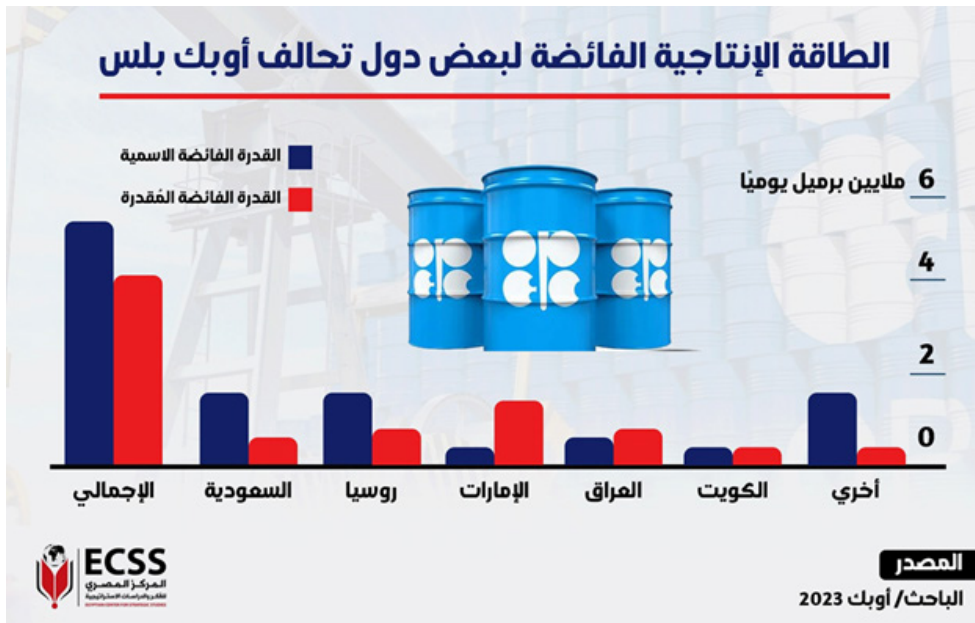
بشكل عام، من المعتاد أن يحرص البعض على رفع الأسعار النفطية (الدول الكبرى المنتجة للنفط الخام)، لكن دول أوبك لم تفضل تاريخياً أوقاتاً طويلة من الأسعار المرتفعة، لأنها تدرك أن ذلك لن يؤدي إلا إلى خفض الطلب على نفطها، ويضرها على المدى الطويل. وعليه اتبع تحالف أوبك بلس سياسة إبقاء ملايين براميل النفط تحت الأرض، وذلك لتجنب إغراق الأسواق بالنفط الخام التي لم تكن قادرة على امتصاصه بسبب انهيار الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك منذ مايو من عام 2020، (لا يستهدف تحالف أوبك بلس الأسعار على أساس سنوي، وإنما يهدف إلى منع التقلبات الكبيرة في المخزونات النفطية).

إجمالاً لما سبق، نجد أن النطاق السعري 78 إلى 85 دولاراً قد يكون السعر الأنسب للمنتجين وحتى المستهلكين، ولكن تخطى سعر 85 دولاراً للبرميل النفطي الواحد، قد يشجع الإنتاج خارج أوبك بلس (أمر غير مرغوب فيه لدي دول التحالف النفطي)، في حين أن أسعار تحت 75

دولارًا لا تخدم كثيرًا أوبك بلس اقتصاديًا، لأنها لا تخدم معادلة السعر مع الكمية مقارنةً بما تخفض يوميًا، كما يوضح الشكل التالي حركة أسعار نפט سلة برنت خلال الأشهر الماضية.



أمام ما تقدم، حتى الآن لا تُشكل الأسعار الحالية مشكلة كبيرة بالنسبة إلى الدول المنتجة الكبرى في التحالف وهما المملكة العربية السعودية وروسيا. حيث تُعد الأسواق العالمية ما تزال مفتوحة للغاية للاستثمار داخل السعودية وغيرها من الدول، وبالنسبة إلى اللاعبين الآخرين في التحالف النفطي أوبك بلس، مثل إيران والعراق ونيجيريا، فإن الوضع أكثر إلحاحًا، ولكنها غير قادرة فعليًا على زيادة الإنتاج بصورة كبيرة أو الوصول إلى الأسواق، وذلك نظرًا لضعف البنية التحتية مع عدم توافر القدرة الإنتاجية، كما يوضح الشكل التالي القدرة الإنتاجية الفائضة لبعض دول التحالف النفطي.



وبالنظر إلى موسكو، وبالرغم من أن العقوبات مازالت قائمة، فإن الدولة النفطية الأهم في تحالف أوبك بلس لم تتعرض لضربة قوية بعد، حيث إن مستويات الأسعار الحالية جذابة للغاية، ما دام المستهلكون الآسيويون (بالأخص الصين) يأخذون جزءاً من الحصة النفطية للتحالف. ولكن إذا تغيرت هذه العوامل، أو استمر تعرض عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير في روسيا لضربات أوكرانية محتملة والعقوبات الأخرى، فستكون هناك ضغوط كبيرة متزايدة لارتفاع الأسعار النفطية بشكل كبير وحاد.

محمل القول، دول التحالف النفطي أوبك بلس غير مسؤولة عن التذبذب الواضح في مستويات الأسعار الحالية، وإنما هناك العديد من الأسباب والتي أدت بشكل رئيس إلى زيادة أسعار الطاقة العالمية والتي يأتي في مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى تزايد تداعيات الحرب على غزة (توترات الشرق الأوسط)، حيث ستبقى أسواق النفط العالمية مهددة بالمخاطر الاقتصادية والجيوسياسية حتى الوصول إلى حالة الاستقرار في مناطق المنابع النفطية الحيوية. وبالرغم من أن التوقعات

التي كانت تشير إلى تمديد السياسة النفطية المتبعة لدول تحالف أوبك بلس، فإن الأسواق النفطية العالمية اعتادت على تدخل تحالف أوبك بلس كمنتج مرجح يحافظ على توازن الأسعار إذا ما تراجعت إلى دون المعدلات التوازنية لوقت طويل.

وفي الأخير، بالنظر إلى المستقبل، يواجه تحالف أوبك بلس مهمة موازنة إستراتيجية بين دعم الأسعار والحفاظ على حصة السوق في مواجهة المنافسة المتزايدة من المنتجين من خارج أوبك مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

قرار تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية مصمم لمنح أوبك بلس بعض المساحة للتنفس وللوصول لقرار يهدف إلى رسم خريطة الطاقة للعام المقبل 2025، وذلك عندما يجتمع التحالف في 1 ديسمبر لتقرير سياسة 2025.

مقالات تحليلية

استمرار انكماش مؤشر مديري المشتريات PMI لمصر لشهر أكتوبر 2024

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

مؤشر مديري المشتريات "PMI" هو تقرير يصدر من مؤسسة S&P Global لدول مختلفة سواء نامية او متقدمة، يقدم من خلاله نظرة عامة على ظروف التشغيل والعمل بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط على تلك الدولة الصادر عنها التقرير، ويستند المؤشر على خمس ركائز رئيسية وهي الطلبات الجديدة، ومستويات المخزون، والانتاج، وحجم تسليم الموردين، وبيئة التوظيف والعمل.

“

فيهدف المؤشر إلى تقديم صورة واضحة عن ظروف العمل الحالية في الدولة المعنية إلى صناع القرار في الشركات وللمحللين الماليين، إلى جانب مديري المشتريات، والرؤساء التنفيذيين في الشركات. فيتم احتساب المؤشر على أساس مسح شهري لمديري المشتريات في مئات الشركات ضمن الدولة وتأتي قراءة المؤشر عند 50 نقطة كنقطة أساس بحيث يدل نتيجة المسح إذا اظهر ال 50 نقطة على عدم وجود تغير حاصل في ظروف القطاع الخاص غير النفطي أما القراءة الأعلى من 50 نقطة فتشير الى

نمو القطاع أما القراءة الأقل من 50 نقطة فتدل على انكماش وتراجع في القطاع الخاص غير النفطي.

استمرار بقاء مؤشر PMI لمصر في منطقة الانكماش لنشاط الأعمال غير المنتجة للنفط في أكتوبر 2024

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 49.0 نقطة في شهر أكتوبر 2024، بارتفاع طفيف عن 48.8 نقطة سجلها في شهر سبتمبر 2024 ليظل الاقتصاد المصري في منطقة الانكماش دون 50 نقطة للشهر الثاني على التوالي.

فسجل المؤشر نتيجة للمسح أقل من المستوى المحايد وهو 50 نقطة للشهر الثاني على التوالي مما يدل على عدم استقرار في الظروف العامة، ومع ذلك، قدمت العناصر الفرعية لمؤشر مدراء المشتريات صورة متباينة، حيث أبقت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة أقل من المستوى المحايد وهو 50 نقطة أساس.

ومن ناحية أخرى وعلى جانب آخر أشارت البيانات إلى مزيد من التوسع الطفيف في مستوى المخزون لدى الشركات وأيضا في معدل التوظيف خلال شهر أكتوبر 2024 فبالرغم من استمرار انكماش النشاط، فقد قامت الشركات غير المنتجة للنفط بالتوسع في معدل التوظيف لديها للشهر الرابع على التوالي، حيث تسارع معدل استحداث الوظائف على عكس الانخفاض الجزئي الذي حدث في شهر يونيو 2024، حيث تطلعت الشركات إلى أن يكون الانخفاض في المبيعات قصير الأمد وأن تتحسن الظروف. وجزير بالذكر أن مؤشر

التوظيف ظل يحوم حول المستوى المحايد 50 نقطة طوال عام 2024، مما يشير إلى أن سوق العمل أكثر استقراراً من العام الماضي.

وأخيراً، انخفضت مشتريات مستلزمات الإنتاج الإجمالية للمرة الأولى في ثلاثة أشهر، وهو ما ساعد في تخفيف بعض الضغوط على سلاسل التوريد. وعلى الرغم من أن طول فترات تسليم الموردين قد ازداد للشهر الثالث على التوالي في شهر أكتوبر 2024 إلا أن ذلك قد حدث بشكل جزئي فقط وبوتيرة أضعف في الفترة الحالية.

بداية مؤشرات التراجع أعطت تنبيه من يوليو 2024 بعد محاولة الخروج من عنق ال 50 نقطة في يونيو 2024

حيث سجلت قراءة مؤشر مديري المشتريات المصري خلال شهر يوليو 2024 نحو 49.7 نقطة كثاني أعلى مستوى في 3 سنوات منذ 2021 بتراجع طفيف مقارنة بنحو 49.9 نقطة خلال يونيو 2024.

وذكر تقرير يوليو 2024 تنبيه لاحتمالية التراجع مجدداً، فذكر التقرير «أن مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي سجل مرة أخرى في يوليو 2024 أقل من المستوى المحايد ما يشير إلى تدهور طفيف في ظروف الأعمال التجارية.»

أفادت الشركات بحدوث انكماش طفيف، ولكنه مستمر في مستويات النشاط في بداية الربع الثالث واحتمالية الاستمرار في الربع الأخير من عام 2024. ويعزى الانخفاض في الإنتاج

بشكل رئيسي إلى ضعف المبيعات حيث علقت بعض الشركات أيضا على ارتفاع ضغوط الأسعار، وعلى الرغم من تسارع وتيرة الانخفاض بشكل طفيف مقارنة بشهر يونيو، إلا أنها كانت ثاني أضعف وتيرة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

وشهدت الطلبات الجديدة تراجعاً طفيفاً بعد فترة وجيزة من النمو في شهر يونيو. وأفاد التقرير أن ما يقرب من 9% من الشركات التي شملتها الدراسة سجلت انخفاضا في المبيعات في حين أشارت 7% منها إلى حدوث توسع.

ومع فقدان الطلبات الجديدة بعض الزخم، كانت هناك بعض الأدلة على وجود فائض في القدرة الإنتاجية لدى الاقتصاد غير المنتج للنفط في شهر يوليو و2024. وتمكنت بعض الشركات من إنجاز الأعمال المعلقة «والتي من الممكن ان يكون بسبب توقعات التضخم القادمة وارتفاع أسعار المواد الخام» مما أدى إلى أن الانخفاض في الأعمال المتراكمة كان الأسرع منذ شهر مارس 2023، وإن كان متواضعا. وفي ذات الوقت، قامت الشركات المنتجة بتعديل مشترياتها من مستلزمات الإنتاج في محاولة للحفاظ على مستويات المخزون من الارتفاع، حيث كان الانخفاض هو الأقوى منذ أربعة أشهر أي منذ بداية العام.

حقيقة التراجع في نشاط الأعمال مع بداية الربع الأخير من عام 2024

أشارت أحدث البيانات الصادرة عن دراسة المؤشر (PMI) إلى أن الشركات المصرية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط استمرت في

تسجيل انخفاض وتراجع في نشاط الأعمال مع بداية الربع الأخير من عام 2024 نتيجة ضغوط التكلفة القوية إلى زيادة أخرى في أسعار البيع الاجمالية، وذلك كما جاء في التقرير» ذلك هو ما أشارت الشركات إلى أنه كان له تأثير مثبت على حجم الطلبات الجديدة» كما تراجع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج من أعلى مستوياته له في ستة أشهر الذي سجله في شهر سبتمبر 2024 نتيجة الضغوط على أسعار المشتريات وتكاليف التوظيف.

من اسباب وجود الانخفاض في نتائج المؤشر لمصر

- ارتفاع متوسط أسعار منتجات وخدمات الشركات غير المنتجة للنفط بقوة في شهر أكتوبر 2024، حيث كانت الزيادة أسرع من متوسط السلسلة للشهر الثالث على التوالي مما دفع إلى انخفاض المبيعات الشركات ومن ثم إلى تقليل مشترياتها في ظل وجود صراع حول حركة الأسعار وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بأعلى وتيرة لها منذ شهر مارس.
- ارتفاع البيع بشكل رئيسي في مصر نتيجة ارتفاع حاد آخر في تكلفة مستلزمات الإنتاج مثل المواد الخام والمرافق، والتي كانت بدورها في كثير من الأحيان بسبب تأثير قيمة الدولار الأمريكي القوية على أسعار الواردات ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج للشركات المصرية غير المنتجة للنفط بوتيرة متسارعة للشهر الخامس على التوالي في شهر أكتوبر، لتصل إلى أعلى معدل تضخم منذ شهر مارس. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع تكلفة المواد الخام، حيث شهدت حوالي 24% من الشركات ارتفاعا في أسعار المشتريات.

التوقعات للفترة القادمة متباينة

- حسب التقرير المنشور من ناحية الشركات جاءت التوقعات طفيفة بالتحسن خلال 2025، حيث توقعت الشركات غير المنتجة للنفط توسعا في النشاط خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. ومع ذلك، فقد ظل التفاؤل ضعيفاً مقارنة بالمتوسط التاريخي.

- صرح ديفيد أوين، خبير اقتصادي أول في Market Global P&S Intelligence، قائلاً:

«امتد التراجع في ظروف القطاع الخاص غير المنتج للنفط إلى شهر أكتوبر، حيث أشارت الشركات إلى أن ضغوط الأسعار استمرت في منع القطاع من العودة إلى نطاق النمو. علاوة على ذلك، لوحظ هذا الانكماش في جميع القطاعات التي شملتها الدراسة، وخاصة في قطاع الإنشاءات، حيث بدأ أن ارتفاع تكاليف المواد قد أثر على إجمالي النشاط.

ومع ذلك، ومع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات 49.0 نقطة في شهر أكتوبر، فإن الاقتصاد غير المنتج للنفط في مصر لا يبدو بعيداً عن النمو مرة أخرى، كما أن تراجع ضغوط التكلفة في الشهر الأخير يعطي بعض الأمل في تراجع الظروف السلبية للاقتصاد.»

- وأشار أعضاء اللجنة إلى معدلات الطلب المحلي الهشة التي تقترب من التعافي. وعلى العكس من ذلك، شهدت طلبات التصدير الجديدة زيادة للشهر الثالث على التوالي، مدفوعة بتحسّن الطلب من الأسواق الخارجية.

مقالات تحليلية

رفع التصنيف الائتماني لمصر.....الدلالات والانعكاسات

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

رفعت وكالة فيتش العالمية التصنيف الائتماني لمصر إلى «B» لأول مرة منذ 4 سنوات مع نظرة مستقبلية مستقرة، وقد تزامن هذا الإعلان مع زيارة وفد من صندوق النقد الدولي - في أعقاب زيارة قامت بها كريستالينا غورغييفا المديرية التنفيذية للصندوق - لمصر لإجراء المراجعة الرابعة في إطار قرض صندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر. فما دلالات وانعكاسات رفع التصنيف الائتماني لمصر في هذا التوقيت؟

“

ماهية التصنيف الائتماني ودلالاته

يعد التصنيف الائتماني أداة لتحديد مخاطر عدم السداد الديون عن طريق قياس قدرات المدين -سواء افراد أو شركات أو دول- على رد الالتزامات المالية التي لديه، ومن ثم التنبؤ باحتمالات تخلفه عن السداد. ويعتمد التصنيف الائتماني على العديد من العوامل المرتبطة بالملاءة المالية للمقترض، مثل: حجم الديون، والقدرة على السداد، والتاريخ الائتماني، والهيكلة المالي والسيولة وغيرها، ويتحدد وفقا له معدل القائمة المطلوب سدادها.

وهناك العديد من المؤسسات المُصدرة لتقييمات التصنيف الائتماني للدول، من بينها المؤسسات الثلاث الأشهر على الإطلاق، وهم: وكالة موديز، وستاندر اند بورز، وفيتش. وتتضمن تقارير مؤسسات التصنيف تقييم الوضع المستقبلي للدولة محل التقييم من خلال ما يعرف بـ «النظرة المستقبلية»، والتي تنقسم إلى ثلاث مستويات هي النظرة المستقبلية الإيجابية والمستقرة والسلبية.

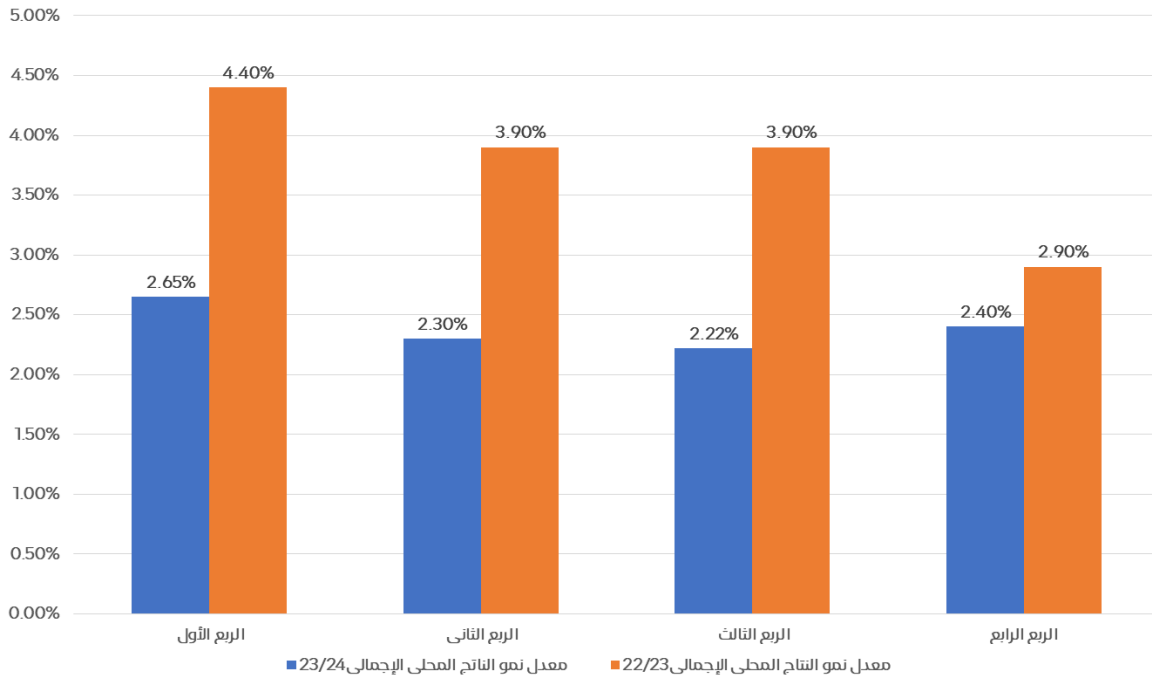
Grade	Description	S&P	Moody's	Fitch	DBRS
Investment Grade	Prime	AAA	Aaa	AAA	AAA
	High Medium Grade	AA+	Aa1	AA+	AA(high)
		AA	Aa2	AA	AA
		AA-	Aa3	AA-	AA(low)
	Upper Medium Grade	A+	A1	A+	A(high)
		A	A2	A	A
		A-	A3	A-	A(low)
	Lower Medium Grade	BBB+	Baa1	BBB+	BBB(high)
		BBB	Baa2	BBB	BBB
		BBB-	Baa3	BBB-	BBB(low)
Speculative Grade	Speculative	BB+	Ba1	BB+	BB(high)
		BB	Ba2	BB	BB
		BB-	Ba3	BB-	BB(low)
	Highly Speculative	B+	B1	B+	B(high)
		B	B2	B	B
		B-	B3	B-	B(low)
	Substantial Risk	CCC+	Caa1	CCC+	CCC(high)
		CCC	Caa2	CCC	CCC
		CCC-	Caa3	CCC-	CCC(low)
		Extremely Speculative	CC	Ca	CC
	C	C	C	C	
In Default	RD	/	RD	RD	
	SD	/	SD	SD	
	D+NR	D+NR	D+NR	D+NR	

أداء الاقتصاد المصري وتوقعات نموه

جاء قرار وكالة فيتش برفع التصنيف الائتماني لمصر في ظل استمرار تداعيات التطورات العالمية والاضطرابات الجيوسياسية على الاقتصاد المصري، والتي أدت إلى تقليص إيرادات قناة السويس بنحو 70%، فضلا عن ارتفاع أعباء الدولة مع استضافة نحو 9 مليون من اللاجئين الذين تشهد دولهم صراعات حاليا. فسجل معدل نمو الاقتصاد المصري انكماشاً خلال العام المالي الماضي إلى 2.4% من 3.8% في العام السابق يونيو 2023.

وتستهدف مصر تحقيق معدل نمو 4.2% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي الجاري، وفق موازنة 2025-2024.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي



وعلى الرغم من تلك التداعيات السلبية، إلا إن توقعات المؤسسات الدولية اشارت إلى قدرة الاقتصاد المصري على الصمود وبدأ تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ فأما عن معدلات النمو توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد المصري معدل نمو 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الجاري، و5% على المدى المتوسط. كما توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى 4% في السنة المالية 2025، و5.3% في السنة المالية 2026. ورفع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار توقعاته لنمو الاقتصاد خلال العام الميلادي

المقبل 2025 بنسبة 0.1% إلى 4.5% من 4.4%، وعلى النقيض، فقد خفض البنك الدولي توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي للاقتصاد المصري إلى 3.5% خلال العام المالي الحالي من 4.2% في توقعات سابقة.

وقد استندت التوقعات الإيجابية لمعدل النمو للاقتصاد المصري على تحسن تدفقات النقد الأجنبي للاقتصاد المصري بفضل زيادة الثقة في الاقتصاد، وارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج وجهود جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، فضلا عن جهود الدولة في خفض عجز المالية العامة من خلال إصلاح منظومة الدعم وتوسيع القاعدة الضريبية ورفع نسبة تحصيل الإيرادات، بما أدى إلى تحقيق فائض أولي بنسبة 6.1% وعجز كلي 3.6% من الناتج المحلي. وخارجيا فقد تنبأت المؤسسات الدولية بهدوء الأوضاع في المنطقة وتراجع اضطرابات البحر الأحمر خلال النصف الأول من 2025.

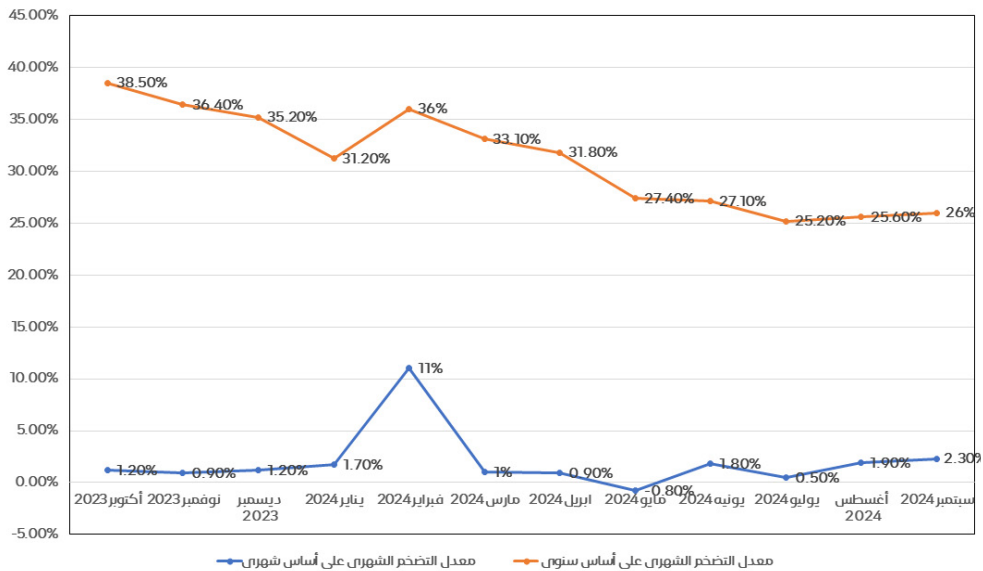
أسباب رفع التصنيف الائتماني لمصر

استندت وكالة فيتش في تقديرها للتصنيف الائتماني لمصر على عدة عوامل، جاء منها:

- زيادة موارد النقد الأجنبي خاصة من خلال صفقة رأس الحكمة وتمام اتفاق صندوق النقد الدولي وتدفق تحويلات المصريين بالخارج، بما ساهم في انخفاض درجة المخاطر وتحسن الموقف الخارجي للاقتصاد المصري؛ حيث أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية بمقدار 11.4 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، لتصل إلى 44.5 مليار دولار.

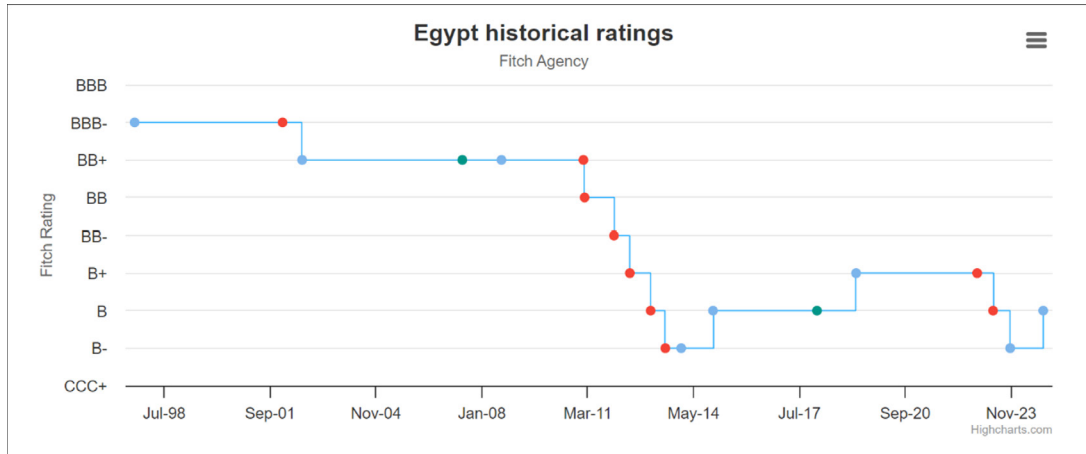
- السير في إجراءات الإصلاح الاقتصادي من خلال دعم مرونة سعر الصرف، بما عزز من مرونة الاقتصاد المصري، وساهم في تدفق النقد الأجنبي من خلال الجهاز المصرفي، وأدى إلى تمويل عجز صافي الأصول الأجنبية في القطاع المصرفي- البالغ 17.6 مليار دولار في يناير الماضي- إلى ما يقرب من توازن.
- بدء تراجع معدل التضخم، واتجاه معدلات الفائدة للثبات والتراجع بما يخفف عبء الدين المحلي.

معدل التضخم



- تبني الدولة نهج وضع سقف للاستثمارات العامة، وجهود خفض عجز الموازنة العامة للدولة، وتوسيع مفهوم "الحكومة العامة" عبر إدراج 59 هيئة اقتصادية ضمن الموازنة، بما ساهم في تعزيز كفاءة الإنفاق العام ودعم تحقيق الأهداف المالية المرجوة.

التصنيف الائتماني لمصر وفقا لوكالة فيتش



وتتماشي تقديرات وكالة فيتش مع ما أعلنته وكالة ستاندرد آند بورز قبل شهر تقريبا! إذ أبقت على التصنيف الائتماني لمصر دون تغيير عند (B-) مع نظرة مستقبلية إيجابية، وأرجعت ذلك إلى تحسن الأوضاع الخارجية والمالية لمصر. أما عن الأوضاع الداخلية، فقد أوضحت كلا التقديرات للمؤسستين ارتفاع الثقة في الاقتصاد المصري منذ مارس الماضي مع علاج اختلالات سوق النقد الاجنبي تزامنا مع قرارات تحرير سعر الصرف وارتفاع تدفقات النقد الأجنبي.

أما عن توقعات التصنيف الائتماني لمصر فمن المتوقع رفع وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني التالي لمصر إلى B انطلاقا من نظرتها المستقبلية الإيجابية للاقتصاد المصري، ويدعم هذا التوجه سرعة العمل على خفض صافي الدين الحكومي والخارجي من خلال تسريع وتيرة خفض الديون أو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر عبر دفع عجلة برنامج الطرقات.

انعكاسات رفع التصنيف الائتماني على الاقتصاد المصري

يتمثل التأثير الاولي والمباشر لرفع التصنيف الائتماني للدولة -بشكل عام- في تحسن ظروف الائتمان وزيادة قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي مع زيادة ثقة المقرضين في قدرة الاقتصاد المصري، لا سيما مع وجود نظرة مستقبلية مستقرة وفقا لوكالة فيتش، ونظرة إيجابية وفقا لوكالة ستاندرد آند بورز.

ويؤثر رفع التصنيف الائتماني للدولة على تكلفة الاقتراض؛ إذ يتم تحديد مستوى فائدة أقل على القروض التي تحصل عليها مصر من الأسواق العالمية، بما يقلل من عبء الديون ويتيح تمويل المشروعات التنموية بسهولة أكبر، ومن جهة أخرى، يؤدي رفع التصنيف الائتماني لمصر إلى زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، وزيادة تدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. ومع تحسن بيئة التمويل الخارجي يؤدي ذلك إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي للداخل، بما يسهم في استقرار قيمة العملة المحلية وضبط معدلات الأسعار.

وقد جاء قرار رفع التصنيف الائتماني لمصر في اعقاب اجراء المراجعة الرابعة -المؤجلة منذ 15 سبتمبر الماضي والتي تعد من أصل ثمان مراجعات في إطار قرض صندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر. وتتيح تلك المراجعة صرف شريحة مالية جديدة بقيمة 1.3 مليار دولار من إجمالي 8 مليار دولار - عقب الانتهاء من المراجعة وموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

وختاماً، فإن قرار رفع التصنيف الائتماني لمصر يدعم ثقة المستثمرين والمقرضين في الاقتصاد المصري، ويؤثر إيجابياً على الاستقرار المالي للدولة؛ إذ يترتب على رفع التصنيف الائتماني للدولة تحسين بيئة التمويل الخارجية، وبالنظر إلى عوامل ذلك الرفع نجد على رأسها إجراءات الإصلاح الداخلية من سياسات مالية ونقدية هدفت إلى إصلاح الاختلالات الهيكلية، والحد من التداعيات السلبية للاضطرابات الجيوسياسية التي تتعامل معها الدولة.



ECSS

المركز المصري
للأفكار والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للأفكار والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

